ليبيا في العلاقات المصرية التركية بعد عام ٢٠١١

م.د. علاء مطر صياد

جامعة كركوك/كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : alaamotar@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: ليبيا– مصر – تركيا

كيفية اقتباس البحث

صياد، علاء مطر ، ليبيا في العلاقات المصرية التركية بعد عام ٢٠١١،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Libya in Egyptian-Turkish Relations After 2011

Dr. Alaa Matar Sayyad
University of Kirkuk/College of Education for Women/Department of History

Keywords : Libya - Egypt – Türkiye.

How To Cite This Article
Sayyad, Alaa Matar , Libya in Egyptian-Turkish Relations After 2011,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The research aimed to address the Libyan events and their impact on Egyptian-Turkish relations after 2011. The foreign policies of Egypt and Turkey differed towards the Libyan crisis and their reactions also differed. Therefore, the research relied on the descriptive analytical approach, the historical approach and the decision-making approach. From this, the researcher reached a set of results, the most important of which are: The Turkish decision-making process in intervening in Libya did not take a long time and many deliberations between the president and parliament. Likewise, the reaction of civil society organizations and political parties did not have an impact in obstructing the decision-making process. This shows us the dominance of the Justice and Development Party over the Turkish decision represented by the executive and legislative authorities. The course of Egyptian-Libyan relations in light of the so-called Arab Spring has been affected by several factors and variables related to the repercussions of the so-called "Arab Spring itself", as well as traditional issues in the relations between the

two countries. However, it seems that the most influential factors are those related to the changes resulting from the two revolutions; the issue of the remnants of the Libyan regime present in Egypt, the instability of the two political regimes after the revolution, and Egypt's position on the Libyan revolution are the factors that most influence the relations between the two countries at this stage.

الملخص:

هدف البحث إلى تناول الأحداث الليبية في وأثرها في العلاقات المصرية التركية بعد عام ٢٠١١، فقد اختلفت السياسات الخارجية لكل من مصر وتركيا تجاه الأزمة الليبية واختلف رد الفعل بينهم أيضا، ولذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج صنع القرار، ومنه توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: لم تستغرق عملية صنع القرار التركي بشأن تدخلها في ليبيا وقتًا طويلاً، بل شملت مداولات مطولة بين الرئيس والبرلمان. كذلك، لم تُعيق ردود فعل الجماهير ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الموجودة عملية صنع القرار. وهذا يُظهر هيمنة الحزب الحاكم العدالة والتنمية على صناعة القرار التركي، ممثلًا بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما كان واضحاً لنا هيمنة حزب العدالة والتنمية على القرار داخل اروقة الحكومة والمتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية. وقد تأثر مسار العلاقات المصرية الليبية في ضوء ما يسمى الربيع العربي بعدة عوامل ومتغيرات مرتبطة بتداعيات ما يسمى بـ "الربيع العربي ذاته، وكذلك القضايا التقليدية في علاقات البلدين. لكن يبدو أن أكثر العوامل تأثيراً هي تلك المرتبطة بالتغيرات النابعة من الثورتين؛ فقضية بقايا النظام الليبي الموجودين في مصر، وعدم استقرار النظامين السياسيين بعد الثورة، وموقف مصر من الثورة الليبية هي العوامل الأكثر تأثيراً على علاقات البلدين في هذه المرحلة.

المقدمة

شهدت ليبيا منذ سقوط نظام الزعيم معمر القذافي في عام ٢٠١١م ، حالة من الفوضى والفلتان الأمني والعشوائية، وصراع على السلطة بين العديد من الأطراف السياسية والميليشيات المسلحة، بعد عام ٢٠١٤، اندمجت الميليشيات والجماعات المتنافسة في معسكرين متحاربين: حكومة الوفاق الوطني وهي معترف بها دوليًا، برئاسة فايز السراج، إلى جانب بعض الفصائل الإسلامية، والمؤتمر الوطني العام، الذي يحظى بدعم من مدن غرب ليبيا ومقره طرابلس. أما التنافس فيقع مع الجنرال خليفة حفتر، الرجل الأقوى في شرق ليبيا، الذي تسيطر قواته، والتي تُطلق على نفسها اسم الجيش الوطني الليبي، على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية، ويدعمها البرلمان المتمركز في مدينة طبرق الليبية. وتطورت الأوضاع بعد ذلك حيث زادت حدة

التوتر بين الأطراف المتنازعة على السلطة وفشلت المساعي والجهود الأممية لحل النزاع المتمثل بطرفي الصراع. وبالرغم من محاولات الوصول إلى إرساء الاستقرار في هذا البلد الممزق، فإن الأمر يزداد صعوبة في ظل التدخلات الخارجية التي تقودها دول لها أطماع ومصالح اقتصادية واستراتيجية وسياسية وأمنية أيضا. ومع تطور الأحداث في المشهد الليبي، وسيطرة الجنرال خليفة حفتر على أغلبية المدن الليبية، سارعت تركيا بدعم حكومة الوفاق الليبية والجماعات الإسلامية المعادية لقوات حفتر في كل المجالات السياسة والأمنية والاستخباراتية والعسكرية وأيضا الاقتصادية

في ظل هذه المتغيرات المتلاحقة وحالة الفوضى وعدم الاستقرار في الحالة الجيوسياسية الجديدة وما تبعتها من أحداث تمثلت بثورات الربيع العربي شهدت المنطقة تناميا وصعودا إقليميا لقوى إقليمية لاسيما إيران وتركيا واصبح هذا الصعود يقترب من المجال الجيوسياسي العربي لينشئ واقعا جديدا ومراجعة كما كان سائدا ومستقرا من مفاهيم ونظريات تتعلق بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية وتدفع إلى النظر من جديد وإعادة احتساب موازين القوى والتوازنات التاريخية وعلى الرغم من أهمية العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة في القارتين الأسيوية

والأفريقية، ألا أن تطور العلاقات بين الدول العربية فيما بينها من ناحية وجيرانها ومحيطها الإقليمي من ناحية أخرى أصبح ذات أهمية خصوصا بعد أن تمكنت قوى إقليمية لعب دور فاعل ورئيس في مجريات الأحداث السياسية مستفيدة من الضعف السياسي العربي بعد أن تمكنت هذه الدول من فرض نفسها كقوى إقليمية وفرض نفسها على النظام العربي على وجه الخصوص، والتدخل في شؤونها الداخلية وتعظيم فائدتها من المستجدات الإقليمية والعالمية وتحقيق نفوذ أكبر وطموحات ومصالح استراتيجية.

يُعدّ موقف مصر من الثورة الليبية من أهمّ العوامل المؤثرة في مسار العلاقات بين البلدين في الفترة التي أعقبت ما يُسمى بالربيع العربي. وقد أدّى تضارب مواقف مصر من الثورة الليبية إلى شعور الليبيين بإهمال مصر لثورتهم وعدم وقوفها إلى جانبهم. ورغم أن موقف مصر، القريب من الحياد، قد يكون له بعض المبررات العقلانية وشبه المقبولة، ومنها، على سبيل المثال، الخوف من تعرّض العمال المصريين في ليبيا لوحشية النظام الليبي في حال وقوف مصر إلى جانب الثوار، إلا أن النتيجة النهائية لهذا الموقف كانت عكسيةً لتطور العلاقات بين البلدين بعد سقوط نظام القذافي. علاوةً على ذلك، لم يُتبع نجاح السلطات المصرية في إجلاء المصريين الذين طالبوا بعودتهم من ليبيا بتغييرٍ واضحٍ في الموقف المصري تجاه نظام القذافي،

مما يُشكك في ادعاء عدم دعم مصر للثورة خوفًا على مواطنيها العاملين في ليبيا من وحشية نظام القذافي. من ناحيةٍ أخرى، ورغم أن مصر لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثلًا شرعيًاللشعب الليبي طوال فترة الصراع العسكري بين الثوار والرئيس معمر القذافي، وكان موقفها الرسمي محايدًا بين الطرفين، داعيًا إلى وقف العنف ومستنكرًا الممارسات اللاإنسانية، إلا أنه على الصعيد العملي، كانت هناك دلائل عديدة على دعم مصر للثورة في ليبيا. لم تُغلق مصر حدودها الغربية مع ليبيا، ولم تُقدم أي مساعدة لنظام القذافي. ولم تسعَ أيضاً إلى دعم القذافي سياسياً على المستوى الإقليمي والدولي، وبقت القاهرة نقطة الانطلاق لممثلي المجلس الانتقالي، الذين سافروا منها إلى مختلف دول العالم.

إشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث في الكشف عن دور المتغيرات الدولية والإقليمية والصراعات الجارية في منطقة الشرق الأوسط في ظل تراجع كبير في دور وفاعلية النظام العربي حيث بدأت تركيا بتعزيز نفوذها والبحث عن مصالحها في المنطقة ولعب دور إقليمي ودولي مؤثر من خلال علاقاتها مع عدد من الدول ومنها ليبيا ومصر وأصبح من غير الممكن تجاوز الجانب التركي لإيجاد الحلول للصراعات القائمة.

أهمية البحث

١.تكمن أهمية البحث في دراسة تطور العلاقات الليبية التركية والليبية المصرية وأثرها على العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١١ لما تشكله من أهمية بالغة في ظل التغييرات والتجاذبات والاستقطابات على الساحتين الإقليمية والدولية لما تشهدها منطقة الشرق الأوسط من أحداث وتغيرات متسارعة وقد جاء هذا البحث بالإحاطة بهذه الأحداث وبيان تداعياتها ومدى تأثيرها على صعيد العلاقات الدولية بين الدول من ناحية وعلى الصعيد الإقليمي والدولي من ناحية أخرى.

٢.قد تساعد الدراسة في تقديم إطار نظريا للمهتمين والمتابعين بشأن السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي للاطلاع على الاستراتيجيات الإقليمية المتنامية تجاه الصراعات في منطقة الشرق الأوسط والتغيرات في طبيعة العلاقات الدولية تجاه الصراعات القائمة خلال فترة ما بعد ٢٠١١ البالغة التعقيد والأهمية، وقد يساعد ذلك في كشف بعض المتغيرات المؤثرة في الصراع الدولي.

٣.قد تسهم الدراسة عمليا في تعميق الفهم لدى المهتمين والباحثين في الشأن السياسي وصناع القرار للتعرف على أهمية التفاعلات الإقليمية والأدوار في العلاقات بين الدول المتباعدة إقليميا

وأهدافها وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي من ناحية والدولي من ناحية أخرى من اجل التصدي للجوانب والمؤثرات في العلاقات بين الدول وجوارها الإقليمي

المبحث الأول

الأحداث الليبية بعد عام ٢٠١١:

لعبت جغرافيا الدولة الليبية ومواردها الطبيعية دورا كبيرا في الأزمة الحالية القائمة، حيث ظلت أقاليمها الثلاثة برقة وفزان وطرابلس شبه منفصلة جغرافياً، وتفصلها الصحراء المترامية الأطراف، وقد ظلت مقسمة إلى تلك الأقاليم الثلاثة في الفترة ما بين (١٩٥١ م و ١٩٦٤ م)، قبل أن يأتي القذافي إلى الحكم عام ١٩٦٩م ويبسط سيطرته على أنحاء البلاد كافة، حتى سقوطه في عام ٢٠١١ م)، حيث دخلت ليبيا في مرحلة جديدة انهارت فيها مظلة الدولة الوطنية التي أسست على دعائم هشة في ظل فترة حكم القذافي، ليتصاعد بعده أدوار المليشيات المسلحة، الإسلامية منها والقبلية، ويبرز دور النفط جلياً في إعطاء أفضلية لبعض الأقاليم على الأخرى، وتعزيز طلبات الانفصال للتمتع بالعوائد النفطية في تلك الدولة الصغيرة نسبيا من حيث عدد السكان (الزواوي، ٢٠١٨، ص ٢٥).

المطلب الأول: خلفيات تاريخية عن الأحداث الليبية بعد عام ٢٠١١:

أدى سقوط نظام معمر القذافي إلى حدوث فراغ سياسي وأمني كبير في كافة أنحاء البلاد مما دفع أعداداً من القيادات والجماعات المحلية في مناطق ليبية مختلفة إلى فرض السيطرة على ما حولها، وادعاء الحق في تشكيل السياسات وعقد صفقات وبناء التحالفات، وعادت إلى سطح المجتمع الليبي نغمات قبائلية الإقليمية التي نجح القذافي في إخفائها أو قمعها من خلال سلطته المركزية القوية، على الرغم من جذورها العميقة في الضمير الفردي والعقل الجماعي للشعب في المناطق الشرقية والغربية والجنوبية. (خلاف، ٢٠١٧، ص ٣٥).

لم يستطع المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في بنغازي منذ اندلاع الثورة الليبية في فبراير عام ٢٠١١ م ولا المجلس النيابي الذي تم انتخابه بعد ذلك، ولا الحكومات المتعاقبة في التحكم في مسارات الحياة الوطنية وإيقاعها وتعقيداتها المتصاعدة، بسبب العديد من العوامل في مقدمتها عدم كفاية الخبرات السياسية لدى أعضاء المجلسين وأعضاء تلك الحكومات في إدارة حياة الوطن والمواطنين بأبعادها الاقتصادية والأمنية والإدارية المعقدة، إلى جانب محاولات بعض القوى ذات الإيدلوجيات الإسلامية والقوى الأخرى ذات المنطلقات القبلية والمنطقية في توجيه مسارات العمل الوطني كل لحسابها الخاص ومنطلقاتها الضيقة، وهو ما ظهر أحياناً في المداولات الخاصة بتوزيع الميزانية العامة للدولة بين مناطق الشرق والغرب والجنوب، وفي

محاولات البعض إقحام ما يسمى بأحكام الشريعة) في مواقف وقرارات الحكومة، إلى جانب بعض التناقضات والاختلالات في سياسة ليبيا الخارجية وعلاقاتها مع الأطراف العربية والإقليمية والدولية (السبليطي، ٢٠١٩، ص ٢٠).

ومع مرور الوقت ظهرت في المسرح الليبي استقطابات حادة بين قيادة الجيش الليبي في الشرق المتمثلة في قوات الصاعقة بقيادة العقيد ونيس بوخمادة من ناحية وبعض الكتائب المسلحة المتمثلة في مجلس شورى ثوار بنغازي، أما في الغرب فقد ظهرت بوادر صراع بين قيادات السلطة السياسية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام ولواء القعقاع التي كانت مكلفة من قبل رئاسة الأركان بحماية جنوب العاصمة بما في ذلك المنشآت النفطية في الحقول الجنوبية (الغويل، ٢٠٢٠، ص ١١).

وقد تفاقم الوضع الأمني الهش في ليبيا بعد أن أعلنت جهتان عسكريتان وهما لواء القعقاع التابع الرئاسة الأركان والعقيد المتقاعد من الجيش الليبي في ذلك الوقت خليفة حفتر، عن قرارهما بإنهاء عمل المؤتمر الوطني العام، فقام الجيش في المنطقة الشرقية وهو مكون من كتائب منشقة منذ بداية ثورة فبراير ٢٠١١م، وقوامها قوات الصاعقة والدبابات، ومكون قبائل الشرق الليبي، ومكون التيار السلفي المدخلي بالانضواء تحت قيادة حفتر لما يسمى بعملية الكرامة (فنوش، ٢٠٢٠، ص ٢٧)، فقاموا بعمليات هجومية لتصفية بؤر الكتائب المسلحة في بنغازي وإقليم برقة، كما قامت قوات درع ليبيا التابعة الرئاسة الأركان بالرد على لواء القعقاع فيما أسمته عمليات فجر ليبيا)، بينما لم يتمكن حلفاء حفتر في الغرب الليبي (كتائب الزنتان: القعقاع والصواعق، وما يعرف بجيش القبائل وعماده من قبيلة ورشفانة من السيطرة على طرابلس لوقوف قوات درع ليبيا الوسطى والغربية وكافة الأطياف السياسية في المنطقة الغربية ضد عملية الكرامة (السبليطي، ٢٠١٩، ص ٢١)، لأنهم يرونها عسكرة للدولة وعودة لنظام الفرد والمؤسسة الأمنية، وهكذا مرت ليبيا خلال السنوات الأخيرة بحالة من الحرب الأهلية التي أدت إلى تشتيت وإهدار الموارد الاقتصادية، وتعريض مصافي النفط وعوائد تصديره لتقلبات واختلالات كبيرة الاستعمال مصدر عيش الليبيين كوسيلة ضغط على المؤتمر الوطني السلطة التشريعية في البلاد فقد قام التيار الفدرالي ببرقة بقفل موانئ إنتاج وتصدير النفط مطالبين بزيادة المقاعد المخصصة للمنطقة الشرقية في البرلمان ومبلغ ٣٠٠ مليون دولار كمستحقات للجهاز، وهي الخطوة نفسها التي اتبعتها كتائب الزنتان المكلفة بحماية المنشآت النفطية (أمين، ٢٠٢٣، ص٤١١).

وقد زاد من تفاقم الأوضاع في ليبيا انتقال عدد من أعضاء التنظيمات الجهادية والإرهابية المعروفة بـ (داعش) و(القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من مواقع تدريبها في العراق

وأفغانستان والشيشان إلى بعض المناطق الليبية، وقامت بعض هذه التنظيمات والجماعات بعمليات اختطاف وقتل أعداد من الخبراء والدبلوماسيين وبعض العاملين الأجانب في ليبيا كان من بينهم مصريون وفرنسيون وجنسيات أخرى كما قامت بأعمال إجرامية ضد منتسبي الأمن في المنطقة الغربية، كما تضاعفت أعداد المتسللين الأفارقة العابرين الحدود ليبيا الجنوبية والذين شكلوا موجات كبيرة من الهجرات غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا استغلالاً لعدم إحكام الرقابة على الحدود البرية والسواحل الليبية على البحر المتوسط (فنوش، ٢٠٢٠، ص ٢٨).

تمكنت الأمم المتحدة من خلال المبعوث الدولي (مارتن كوبلر) من التوصل في ديسمبر ٢٠١٥ م مع ممثلي القوى السياسية والقبائلية والجهوية الليبية إلى اتفاق سياسي بمدينة (الصخيرات) المغربية وسمي باتفاق الصخيرات، تعرض هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه وعند تنفيذه لاعتراضات العديد من أعضاء المجلس النيابي الليبي وخاصة فيما يتعلق بمعايير اختيار وزراء حكومة الوفاق الوطني وأعدادهم، وصلاحيات المجلس الرئاسي في الإشراف على عمل الجيش الوطني الليبي (سبع، ٢٠١٨، ص ١١٢). ونظراً لاستمرار هذه الاعتراضات دون معالجة سياسية إذ اعتمدت مبادرة ليون وخلفه كوبلر على أن رسم مسار حل الأزمة الليبية يكون من خلال تصحيح الوضع الدستوري المجلس النواب وهذا مناف الحقيقة الوضع على الأرض وهو تحديد ضيق للأزمة الليبية واختزال الفواعل لأسبابها وأبعادها الاجتماعية والأمنية (٢) ، لذلك استمرت ظواهر الازدواجية أو التعدد في مؤسسات الدولة الليبية حيث أصبح هناك في ليبيا مجلسان نيابيان وثلاث حكومات تعمل في طرابلس وطبرق، وهكذا وبدلاً من أن يمثل هذا الاتفاق السياسي – الذي تم اعتماده من مجلس الأمن الدولي – لقد أصبحت بداية مرحلة جديدة من الوفاق الوطني الليبي نقطة خلافية أضافت المزيد من التعقيد إلى الوضع في ليبيا.(أمين، ٢٠٢٣، ص٤١١).

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية ومواقف الأطراف الإقليمية والدولي منها:

تعد التجربة الانتقالية في ليبيا من أكثر التجارب تعقيداً؛ ذلك أنها مرت بأزمات كثيرة ومحاولات انقلابية عدة وكذلك لتعدد خلفيات الأطراف ومنطلقاتها، لكن لم يتمكن أي طرق من أطراف النزاع من حسم الخلافات السياسية لصالحه وهو ما يعكس وجود عوامل تحفظ التوازن بحيث يصعب استبعاد طرف من العملية السياسية، وتكشف عن تنوع وسائل الصراع السياسي، السلمية والعسكرية، بالإضافة إلى تباين مواقف وردود أفعال الأطراف الدولية والإقليمية حولها (خيري، ٢٠١٥، ص ٢٤).

بالنظر إلى جغرافيا الدولة الليبية نجدها دولة مترامية الأطراف بدون رابط طبيعي يربط بين أركانها كما يفعل نهر النيل في الدولة المصرية، فالصحراء تبتلع الدولة الليبية وتتعداها إلى ما

وراء حدودها، ولا يوجد لحدودها أي معالم جغرافية حقيقية، وهذا يجعل صحراءها ممتدة إلى تونس والجزائر والنيجر وتشاد ومصر والسودان. وبعد انهيار حكم القذافي عادت ليبيا مرة ثانية إلى حالتها الأولى؛ أي على شكل تجمعات من القبائل تتمتع ببعض السلطات المحلية، لا يجمعها نظام بل حكومة مركزية في طرابلس ضعيفة وبعيدة عن المناطق القبلية وتفاعلاتها الداخلية (مخفي، ٢٠١٦، ص ٢٢).

وقد مثل انهيار قبضة السلطة المركزية في البلاد تحديات جمة للمنطقة، حيث تتشكل البلاد الآن من مجموعة متنوعة من المؤسسات الأمنية والمجموعات المسلحة التي أضفت عليها الحكومات المتعاقبة الشرعية فهي جميعها تتبع للدولة الليبية وتدار من خلالها، مما يسهم بصورة كبيرة في عدم استقرار البلاد وامتداد عمر الأزمة، ويهدد سيطرة أي حكومة مركزية على الداخل، وعلى حدودها وموانئها ومطاراتها أيضا (خيري، ٢٠١٥، ص ٢٥).

ولذلك فإن كل تلك المعطيات الجغرافية والأمنية جعلت من القبائل الليبية تعيد تمحورها حول ذاتها، وعززت الفراغات الأمنية الممتدة روابطها القبلية، وتعود القبلية كأهم عنوان لتلك الحقبة في ليبيا بعد أن عززها نظام القذافي بتركيبته المحلية غير المترابطة مركزياً، وحكم طوال عهده بصورة أشبه بشيخ القبيلة الذي ينال الولاء من كبريات القبائل في البلاد عن طريق تقريبهم من مراكز صنع القرار، وجعلهم أعمدة للجيش الليبي وحكومته خلال عهده الذي تخطى الأربعة عقود ومع انهيار السلطة المركزية في البلاد في أعقاب الثورة الليبية ٢٠١١ م، وتفكك المظلة الجامعة للبلاد، مما أدى أيضًا إلى غياب الهوية الوطنية الجامعة للدولة الليبية، وظل الانتماء للقبيلة أعلى من الانتماء إلى الدولة (مخفي، ٢٠١٦، ص ٢٣).

وقد تعثرت العملية السياسية في ليبيا وتعرضت إلى انتكاسات متعددة منذ بدايتها إبان تسيير المجلس الوطني الانتقالي للحياة السياسية في البلاد، وظهرت تجليات ذلك في بناء الجيش والشرطة إذ أسهمت الهيئات التشريعية والحكومات المتتالية على زيادة المخصصات للكتائب والسرايا التي أفرزتها الثورة الليبية بل تضاعفت القوات وأدخلت قوات لم تشارك في حقيقة الأمر في أي عمل قتالي حقيقي، فأنشأ وزير الدفاع أسامة الجويلي ما يعرف بدرع ليبيا وهي قوة مكونة من كتائب والوية مناطقية ممن ساهموا في الإطاحة بنظام القذافي، وهي مقسمة إلى ألوية وهي: لواء الوسطى، ولواء الغرب، ولواء المنطقة الشرقية، وقد اضطلعت هذه القوات بدور الجيش الذي لم يكن موجودا وظلت تابعة لوزارة الدفاع، وكان قد سبق تكوين قوات درع ليبيا إنشاء جهاز الأمن الوقائي الذي كانت مهمته الاستقصاء وجمع المعلومات وكان الهدف منه القضاء على بقايا نظام القذافي، وحماية طرابلس من الفوضى إبان سيطرة قوات المجلس الانتقالي عليها وذلك

في أكتوبر ٢٠١١ م، وقد أسسه في ذلك الوقت وزير الداخلية في المجلس الإنتقالي وبعده المراقبون قوة موازية لقوات الشرطة وقد حرصت الدولة آنذاك على توجيه الشباب لهذين الجهتين برفع الرواتب والحوافز فيهما مقارنة بغيرهما من الجهات الأمنية (خيري، ٢٠١٥، ص ٢٦).

ومما زاد الأمر سوءاً جنوح رئيس الوزراء علي زيدان إلى تدريب نواة قوات الجيش خارج البلاد ووضع مقترحاً يشير إلى تدريب قوة أطلق عليها قوة الأغراض العامة" وهذه القوات سيكون تدريبها في إيطاليا وإنجلترا وأمريكا وقوام هذه القوة قرابة ١٥ ألف جندي وقد ووجه هذا المقترح بالنقد من قبل العسكريين فقد تسبب هذه القوات زيادة الانقسام سيما في ظل عدم الاتفاق على مستند دستوري يحدد مهام الجيش على وجه الدقة. وقد ولد هذا النظام الأمني الهجين ظهور ميليشيات قبلية ومناطقية تظهر تارة وتختفي أخرى ومن أهم ما قامت به هذه الميلشيات إقفال الموانئ النفطية عدة مرات الأم الذي عرض إنتاج النفط وتصديره، والذي يعد عصب الحياة للاقتصاد الليبي إلى التوقف عدة مرات مع سيطرة المسلحين على الآبار النفطية ومصافي النفط في البلاد (الزواوي، ٢٠١٨، ص ٢٨).

كما أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي نشط في المناطق الجنوبية من ليبيا، وامتدادًا حتى منطقة الساحل الإفريقي، وتواصل مع الجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى هناك في العمق الإفريقي، مثل بوكو حرام، وكذلك مع الطوارق وحركة تحرير أزواد، وأصبحت عملية تجنيد المسلحين تتم من الجنوب الليبي الذي أصبح بمثابة الملاذ الآمن للجماعات المسلحة هروبا من الجيوش المحلية في الدول المجاورة، وكذلك التدخلات الأجنبية سواء من فرنسا أم الولايات المتحدة، فالجغرافيا الليبية توفر للمليشيات المسلحة بيئة خصبة للعمل والاختباء والتدريب من أجل شن هجمات على الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لعدة دول في المنطقة، وتهديد مصالح الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا التي لديها شركات عاملة في مجال استخراج اليورانيوم في النيجر، والذي يعد

خطا أحمر للسياسة الفرنسية (الترهوني، ٢٠١٩، ص ٢٣).

وبالإضافة إلى المليشيات والقبلية في الدولة الليبية هناك الأعراق المختلفة، مثل الأمازيغ والتبو والطوارق، الذين يشكلون هم أيضاً نوعا من النزوع الجهوي والنزوع القبلي اللذين أصبحا عنوان الأزمة الليبية، وجزءا من الانتماء والهوية الليبية، فالجهوية بناء على التقسيمات الأساسية لأقاليم الدولة الليبية جعلت البعض يتحدث عن هويته البرقاوية على سبيل المثال، انتماء لإقليم برقةوأصبح هذا جزءاً من طبيعة الخارطة الاجتماعية الليبية الجديدة، والأمازيغ مكون حاضر

ومنتشر في مناطق الجبل الغربي وغدامس، ولهم حضور سياسي قوي في الجنوب. (خيري، ٢٠١٥، ص ٢٧).

قبائل النبو حاضرة بقوة، وشاركت في ثورة الجنوب. وأصبحت جزءًا من المشهد السياسي والاجتماعي، بل وبدأت تُقوّض بعض مواقفها تجاه الأمازيغ. وقد أثارت هذه المجموعة تحديدًا مسألة الفيدرالية. والجدير بالذكر أن هذه المجموعة تضم ليبراليين وأمازيغًا وإسلاميين، ويمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة الليبية بالنقاط الآتية: (خيري، ٢٠١٥، ص ٢٨)

١-غياب مؤسسات الدولة الحقيقية طيلة فترة حكم القذافي، الذي أدار ليبيا بطريقة عشوائية وفردية واستبدادية، وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.

٢-تراكم السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره، مما أدى إلى ظهور تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية، متعددة الولاءات ومتناقضة الانتماءات.

٣-التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، بتوجهات متضاربة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.

٤-تنامي البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية المحظورة طوال فترة حكم القذافي.

٥-ظهور الثنائية المتناقضة بين الليبراليين والإسلاميين، مما أدى إلى صراع على هوية الدولة من جهة، والسيطرة على السلطة من جهة أخرى.

٦-صراع المصالح الشخصية والقبلية والجمهورية والفئوية.اعتماد الدولة الليبية الناشئة على نظام أمني مفكك يعد هجينا بين القوة المستقلة والتابعة للدولة.

٧-اعتماد الدول لمبدأ تدوير الأزمة فبدلا من حل الكتائب الأمنية وضمها إلى الجيش بصفة أفراد تم ضمها بصورة كيانات لكل منها خلفيته ومصالحه، كما رغبت الدولة الشباب في الانضمام إلى قوات الأمن الهجينة بزيادة مخصصاتها عن غيرها من القطاعات عوضا عن إيجاد بدائل لحملهم السلاح.

المبحث الثاني: العلاقات الليبية التركية

ارتبطت تركيا مع ليبيا قبل ثورات ما يسمى بالربيع العربي بعلاقات جيدة، من أهمها دعم ليبيا لتركيا خلال التدخل العسكري في قبرص عام ١٩٧٤، بعد ذلك شهدت العلاقات تطوراً من خلال زيارة االرئيس اربكان الى ليبيا، وكان الهدف من هذه الزيارة هو فتح افاق جديدة في المجلات الاقتصاديةوالتجارية والصناعية من خلال عدة اتفاقيات عقدت مع ليبيا.(صالح، ٢٠٠٩، ص١٠٩) وتوطيدت بعد ذلك العلاقات بين تركيا وليبيا بشكل ملحوظ في ظل حكم

حزب العدالة والتنمية في تركيا. لاسيما بعد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٢، وقد شهد حرص القيادة الجديدة على التأكيد بتبنيهم رؤية جديدة ومختلفة لساسية تركيا الخارجية اتجاه دول دول المنطقة.(عطية، ، ص٣١٠) وفي الأسابيع الأولى للثورة ضد نظام القذافي، حرصت تركيا على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد من خياراتها تجاه أي من الطرفين، وتعاملت مع الأزمة الليبية بمبدأ عدم إثارة رد فعل. ورغم وجود رأي عام لدى أنصار حزب العدالة والتنمية مؤيد للثورة في ليبيا، إلا أن ذلك لم يجعل حكومة أردوغان تتفق مع الحملة السياسية والإعلامية ضد النظام الذي يقوده القذافي. ويعود ذلك إلى العلاقات التاريخية بين تركيا والقذافي، وتنامي الوجود التركي في شمال إفريقيا عمومًا وليبيا خصوصًا على حساب وجود دول كلاسيكية مثل فرنسا. ورأت تركيا في تدخل بعض الدول الكبرى في ليبيا، وخاصة فرنسا، وسيلة لاستعادة حضورها التقليدي في شمال أفريقيا، وهو ما من شأنه أن يهدد المصالح التركية هناك، خاصة بعد أن كانت فرنسا من أشد المعارضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. (السعدي، ٢٠٢٣، ص ٤٩٣).

المطلب الأول: الموقف التركي من الأزمة الليبية:

شهدت الدول العربية موجة من التغيرات السياسية التي اجتاحات الوطن العربي بأسم(الربيع العربي) وقد تفاجاء الكثير من دول العالم من طبيعة التغيرات وطريقة حدوثها، ونتيجة لهذه التغيرات فقد ظهرت مجموعة مواقف من دول عالمية واقليمية، ولعل ابرز الدول الاقليمية التي كان لهاموقف من الاحداث التي شهدتها الدول العربية هي تركيا(صياد،٢٠٢٥، ص٣٥٢) ففي بداية الثورة الليبية حرصت تركيا على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها تجاه الطرفين نظام القذافي والثوار، فقد انتهجت في تعاطيها مع الثورة الليبية مبدأ: (عدم إنتاج رد فعل). وبالرغم من وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة والتنمية التركي يساند حركة ١٧ فبراير إلا أن ذلك حال دون التأثير على الموقف التركي الرسمي تجاه الثورة الليبية، ولم يجعلها تتوافق مع الحملة السياسية والإعلامية ضد نظام القذافي خاصة بعد المجازر التي ارتكبها النظام بحق الثوار الليبيين (محمد، ٢٠١٤، ص ٤٥).

وقد توجه نائب وزير الخارجية الليبي عبد العاطي العبيدي إلى تركيا في الخامس من نيسان أبريل من عام ٢٠١١م واجتمع مع المسؤولين الأتراك، بهدف إنقاذ القذافي ونظامه من مأزقه السياسي والمصيري وقد طرحت تركيا مبادرة بما تتفق مع النظرة الدبلوماسية لوزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو حيث تضمنت المبادرة وقف إطلاق النار، ووقف الأعمال العدائية ووضع حد للفوضى وانسحاب قوات النظام الليبي من المناطق التي أعيد احتلالها مثل

أجدابيا والزنتان والزاوية ومصراتة والبريقة والجبل الغربي .. الخ، والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية وتأمين حرية الرأي والتظاهر، والبدء بعملية انتقالية تتضمن رحيل القذافي، وأيضا طرحت مبادرة أخرى تضمنت الاستفتاء على الدستور وباتت حال المبادرات التركية كحال باقي المبادرات الأخرى التي رفضها نظام القذافي والمعارضة الليبية كالمجلس الانتقالي الليبي وهذا ما أدى إلى استمرار الصراع والصعوبة للتوصل لحل يرضي جميع الأطراف (الصلابي، ٢٠٢٠، ص ٣٥).

ثم لم تلبث تركيا أن تخلت عن أي حل يتضمن وجود القذافي في مستقبل ليبيا، واعترفت تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي بعد تقدم الثورة، ولم تسعفها حيل التدخل بأن تقف في وجه أي توجه دولي غربي مصمم على إسقاط حليفها القذافي تحت مسمي إنساني، بعدما كانت تتهم الغرب بالتدخل من أجل مصالحة وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وفي ١٦ سبتمبر ٢٠١١ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ليبيا وقدمت تركيا كافة أنواع الدعم للمجلس الانتقالي كما دعمت المؤتمر الوطني المنتخب في عام ٢٠١٢ (الرنتيسي، ٢٠١٩، ص ٣).

بعد ازدياد حدة الصراع بين الثوار الليبيين وقوات النظام القذافي وفشل المساعي الأممية للتوصل لحل سلمي لوقف القتال الداخلي في ليبيا، سعت بعض الدول الفاعلة في المنطقة كفرنسا على استصدار قرار اسمي بفرض حظر جوي على ليبيا واحتمالية المواجهة العسكرية مع قوات القذافي الصالح المعارضة. تبنى مجلس الأمن الدولي في ١٨ مارس / آذار ٢٠١١م بأغلبية كبيرة – القرار رقم ١٩٧٣ وتم إصدار قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين (محمد، ٢٠١٤، ص ٤٥).

وقبيل التصويت، أعلن وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه أن ضربات جوية ستشن على ليبيا بعد صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي. وقال المجموعة من الصحافيين قلت اننا سننفذ القرار الذي سينص على إمكانية أن تستعمل الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك، وسائل عسكرية وقد عارضت تركيا الدعوات الدولية المتزايدة لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، وقد شكل هذا الموقف نقطة استفهام لدى عدد من مراقبي الحراك على الساحة الدولية المرتبط بمسار الأحداث في ليبيا. حيث وصفت تركيا الدعوة الى منطقة حظر جوي بأنها غير مفيدة وتنطوي على مخاطر، صرّح رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، بأن أي تدخل عسكري من حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا أو أي دولة أخرى ستكون له آثار عكسية تمامًا. وتعود

مخاوف تركيا المتزايدة من التدخل العسكري في ليبيا إلى مصالحها الاقتصادية هناك. في ذلك الوقت، عارض الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، التدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١، داعيًا المجتمع الدولي إلى التعامل مع الوضع في ليبيا على أساس القيم الإنسانية، لا النفط. وحثّ الدول والقادة على العمل بشكل مبدئي ومتماسك لإيجاد حلٍّ يضع حدًا لمعاناة الليبيين.(بتقة، ٢٠١٧، ص ٧١).

مع ذلك، يُرجَّح أن تركيا كانت مستعدةً لعقد الصفقات واغتنام الفرص التي أتاحتها تناقضات أطراف الصراع الليبي، وعقد الصفقات دون مراعاة مصالح الآخرين مقابل مكاسب تكتيكية، وعند الضرورة، تحويلها إلى أدوات ضغط لإثبات نفسها مجددًا كلاعب رئيسي في رسم الخريطة الليبية الجديدة. لذا، يهدف نهجها في الساحة الليبية إلى تحقيق مكاسب ذات أبعاد جيوسياسية. لا يمكن تفسير الموقف التركي المتغير والمتغير بمعزل عن اعتبارات المصلحة الذاتية، فبعد بدء العمليات العسكرية على ليبيا، قبلت المشاركة في الحصار البحري لليبيا دون عمليات جوية، وقدمت المساعدة للشعب الليبي. لا تريد تركيا أن تكون آخر من ينضم إلى هذه الموجة، فتخسر أي موقع يؤهلها لتحقيق مكاسب يمكنها اغتنامها عند حلول وقت إعادة إعمار ليبيا بعد الدمار الذي سببته المعارك الداخلية والغارات الجوية الخارجية. (محمد، ٢٠١٤، ص ٤٦).

فسرت تركيا سلوك الدول الفاعلة في الملف الليبي، وخاصة فرنسا، بسعيها إلى استصدار قرار بالتدخل العسكري لحلف الناتو كفرصة للدول الكبرى، وخاصة فرنسا، لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهذا يُهدد المصالح التركية والمدور التركي في هذه المنطقة، لا سيما بعد أن كانت فرنسا الركيزة الأساسية المعارضة لأي تقدم في مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (الصلابي، ٢٠٢٠، ص ٣٦)

المطلب الثاني: مظاهر العلاقات التركية الليبية بعد عام ٢٠١١

تتعدد صور التدخل التركي في ليبيا من علاقاتها مع الميليشيات المسلحة في ليبيا، ودعمها العسكري والمالي لها وإمدادات التسليح مرورًا في إعادة توظيفها للمرتزقة السوريين في ليبيا وصولا لتواجدها العسكري الرسمي في ليبيا. ومنذ بداية الأزمة الليبية ٢٠١٤م برز دور الجنرال الليبي خليفة حفتر في ليبيا، والذي أطلق عملية الكرامة في عام أيار / مايو ٢٠١٤م والتي استمرت لسنوات، بهدف الحرب على الإرهاب وتحرير المناطق الليبية الواقعة تحت سيطرة الجماعات المتشددة والسيطرة على الهلال النفطي، نجح حفتر في فرض سيطرته عبر قواته: الجيش الوطني الليبي والجماعات الداعمة له، على شرق ليبيا. وبدأ بتوحيد البلاد وحاول إخضاعها لنفوذه وسلطته، فتقدم غربًا لمهاجمة العاصمة طرابلس، معقل حكومة الوفاق الوطني

الليبية، بهدف الإطاحة بقيادة فايز السراج (المنصوري، ٢٠٢١، ص ٦٥). تراجعت قوات حفتر من أطراف العاصمة طرابلس إلى مدينة سرت الواقعة على بعد ٤٥٠ كيلومترًا شرق العاصمة، خاسرة ما اكتسبه حفتر على مدار أشهر طويلة من القتال. وكان ذلك بسبب تغير ميزان القوى على الأرض بعد التدخل العسكري التركي إلى جانب حكومة الوفاق الوطني. بدأ هذا التدخل قبل سنوات مع انطلاق الحرب على الإرهاب في مدينة بنغازي ضمن عملية الكرامة. شهد شهرا أبريل ومايو من عام ٢٠٢٠ تطورات عسكرية ميدانية كبيرة ومؤثرة في الساحة الليبية، صبّت في صالح حكومة الوفاق الوطني الليبية على حساب المشير حفتر وقواته. وتمكنت قوات حكومة الوفاق، بمساعدة القوات التركية، من السيطرة على مساحة واسعة من الأرض، وفرضت سيطرتها الجغرافية على أكثر من سبعة آلاف كيلومتر مربع. وأعقب ذلك هجوم بري واسع النطاق شنته القوات التركية في نهاية يونيو من العام نفسه، مستخدمةً طائرات إف-١٦ وفرقاطات بحرية، بهدف السيطرة على الهلال النفطي في المنطقة الشرقية من ليبيا، الخاضعة لسيطرة قوات حفتر. وتمكن الجيش التركي من دفع قواته شرقًا إلى محطة الكهرباء في سرت. (القرني، ٢٠٢١، ص ٢١). يرى الباحث أن الهدف من ذلك هو استعادة السيطرة على النفط لتمكين حكومة الوفاق الوطني من سداد تكاليف الحرب الأهلية الليبية، وتسديد ديونها القديمة والجديدة. وعقب توقيع الاتفاقيتين البحرية والأمنية بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج، وما تضمنته من دعم عسكري تركي لحكومة الوفاق الوطني لمواجهة ضغوط جماعات المعارضة، وتحديدًا الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، قدّم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طلبًا إلى البرلمان التركي للسماح بنشر قوات عسكرية تركية في ليبيا لمدة عام قابل للتجديد، على غرار ما حدث في سوريا والعراق. وافق البرلمان على الطلب في ٢ يناير ٢٠٢٠. وعلى الرغم من وجود بدائل أخرى لدى تركيا لدعم حليفتها حكومة الوفاق الوطني الليبية، دون نشر قوات عسكرية للقتال إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، إلا أن تركيا استغلت حاجة حكومة الوفاق الوطني لهذا النوع من الدعم بإرسال قوات تركية إلى ليبيا (البستاني، ٢٠٢٠، ص ٦١). وهنا يمكن القول إن نشر تركيا لقوات عسكرية في ليبيا هو مقدمة لإنشاء قاعدة عسكرية تركية دائمة في ليبيا والحصول على موطئ قدم هناك لعدة أسباب، منها القرب من الحدود المصرية، نظرًا للعلاقات المتوترة بين البلدين. تركيا، حيث تدعم جماعات مسلحة مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين المعادية للنظام المصري الحالي، وقضية غاز البحر الأبيض المتوسط، التي تحاول تركيا فرض نفسها عليها، مستغلة الاتفاقيات البحرية الموقعة بينها وبين حكومة الوفاق الوطني الليبية، بالإضافة إلى حقول النفط ومصادر الطاقة في ليبيا.وقد

ساعد الدعم التركي العسكري حكومة الوفاق والجماعات الموالية لها في التصدي، وعرقلة الهجوم الذي شنه حفتر على العاصمة الليبية طرابلس، في محاولة منه للسيطرة على مركز وآخر معاقل حكومة الوفاق الليبية. وقلب موازين القوى في ليبيا بعد أن كانت لصالح الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة الموالية له: قوات شرق ليبيا، بالإضافة لذلك فقد قامت الحكومة التركية بتهديد قوات شرق ليبيا في محاولة منها لمنع تقدم الجيش الوطني والقوات الموالية له نحو الأماكن التي تسيطر عليها حكومة الوفاق الليبية، حيث صرح وزير الخارجية التركي حامي أقصوي في ١٢ أيار / مايو ٢٠٢٠م أنه في حال استهداف المصالح التركية في ليبيا، فسيكون لذلك عواقب وخيمة للغاية (القرني، ٢٠٢١، ص٢٢).

يتمتع صناع القرار التركي بعلاقات قوية مع الجماعات المسلحة في ليبيا، وخصوصا الجماعات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، تشترك كتائب مصراتة في تقارب أيديولوجي، بالإضافة إلى علاقاتها الوثيقة مع قيادة الجماعة الليبية المقاتلة، وكتيبة النواصي، وميليشيات أسامة الجويلي، وقوة الردع والتدخل المشتركة لمحور أبو سليم، ولواء الحلبوسي، وميليشيات فجر ليبيا، وغيرها من الميليشيات التي تقاتل ضد قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر بدعم تركي وقطري. وتتراوح هذه العلاقات بين الدعم والتنسيق وتوريد المعدات العسكرية والأسلحة (المنصوري، ٢٠٢١، ص ٦٦). وهنا، يرى الباحث أن هدف تركيا من علاقاتها مع هذه الميليشيات هو توظيفها في حرب بالوكالة، نظرًا لاعتراض الرأي العام التركي على الخسائر المباشرة التي تتكبدها الوحدات التركية النظامية، وهو أمر لا يريده صناع القرار الأتراك. طوال الأزمة الليبية، دعمت تركيا الميليشيات والجماعات المسلحة الليبية. واستخدمت تركيا الطرق الجوية والبحرية لإيصال إمدادات الأسلحة إلى ليبيا. خصصت تركيا ميزانية ضخمة لتطوير الإنتاج العسكري المحلي، وبناء سلاح جوي، وزيادة أسطولها من الطائرات المسيرة، وتطوير قواتها البحرية، كالسفن والغواصات المتطورة والسريعة. وتتوافر أدلة كثيرة على دعم أنقرة للميليشيات المسلحة في ليبيا، حيث تم الاستيلاء على عدة سفن محملة بالأسلحة والذخائر، كانت تغادر الموانئ التركية متجهة إلى الموانئ الليبية، وذلك على الرغم من قرار حظر الأسلحة رقم ٢٢٩٢ الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يحظر توريد ونقل الأسلحة (عابد، ٢٠٢١، ص ٣).

المبحث الثالث: العلاقات الليبية المصرية

عرفت العلاقات المصرية الليبية تاريخياً فترات البرودة والدفء في العلاقات الثنائية منذ الفترة الملكية، إذ كانت الحكومة الملكية في ليبيا تنظر إلى صعود النزعة القومية الاشتراكية

المتشددة الممزوجة بالنزعة العسكرية، بحكم الانقلاب العسكري في تموز / يوليو عام ١٩٥٢ م، الذي أسقط الملكية المصرية، على أنه مصدر تهديد للاستقرار الأمني داخل ليبيا.

المطلب الأول: موقف مصر من الأحداث الليبية بعد عام ٢٠١١:

ترممت العلاقات المصرية الليبية في تسعينيات القرن العشرين مع عودة مصر إلى الجامعة العربية، وإعادة نقل مقرها من تونس إلى القاهرة في عام ١٩٩٠م، على خلفية قيام صدام حسين بغزو الكويت في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠م، لقد توطدت العلاقات المصرية الليبية في تلك المرحلة على الرغم من الحصار الدولي على ليبيا، عندما كانت الحدود البرية الشرقية الليبية مع مصر بوابة رئيسة لدخول البضائع وحركة التجارة والأشخاص مع العالم الخارجي، وبعد رفع الحصار الدولي وعودة الصادرات النفطية الليبية إلى الأسواق الدولية، الذي خلق مئات الآلاف من مناصب الشغل للمصريين الذين كانوا يمثلون مصادر مهمة للعملة الصعبة للاقتصاد المصري. كان كل من مبارك والقذافي ينظران إلى أنهما حلفاء، يدعمان استقرار حكومة بعضهما بعضاً، لذلك وقف القذافي بقوة إلى جانب مبارك، أثناء الاحتجاجات الشعبية في ميادين القاهرة التي كانت تطالب بإنهاء فترة حكمه، وتدعوه إلى الرحيل عن الحكم، ولو أن دفاع القذافي عن مبارك كان في حقيقة الأمر دفاعاً عن حكومته، لأن التغيير في المنطقة سوف يجرف جميع الحكومات التي عمرت في الحكم طويلاً. (أحمد، ٢٠١٨، ص٦١).

منذ نشوب الاحتجاجات الشعبية في بنغازي والمنطقة الشرقية، بدا الموقف متغايراً من مرحلة إلى أخرى بسبب التغير الجذري في القيادة السياسية في القاهرة بعد سقوط الخليف الرئيسي لمعمر القذافي في القاهرة تغير الموقف المصري إلى جانب عاصفة التغيير الجارية في المنطقة الأكثر من ذلك دعم المجلس العسكري الحرب الجوية الأطلسية ضد حكومة القذافي، من دون ملاحقة فلول النظام الفارين إلى مصر عبر الحدود البرية، إضافة إلى احتضان الكثير من قادة وعائلة معمر القذافي مثل قذاف الدم؛ إذ تشير بعض المصادر إلى أن عدد الليبيين اللاجئين إلى مصر بعد اندلاع الحرب عام ٢٠١١م بلغ نحو ٨٠٠ ألف لاجئ (محمدين، ٢٠١٥، ص٥).

استمر الموقف الودي بين الحكومة الليبرالية الجديدة في طرابلس وحكومة مرسي طوال فترة حكمه على خلفية أن كلتا الحكومتين تنظر بشكل متبادل إلى أنهما وليدتان شرعيتان لثورات الربيع العربي. انهارت العلاقات المصرية الليبية تماما بعد ٣ تموز / يوليو عام ٢٠١٣ م، تاريخ إسقاط حكومة مرسي بانقلاب عسكري قاده وزير الدفاع في حكومته، وبدء المواجهات الدامية في الشوارع والملاحقات الأمنية لأتباع مرسي داخل مصر وخارجها، وكانت إحدى الملاحقات الأمنية للحكومة العسكرية الجديدة خارج التراب المصري هي في ليبيا، بعد أن كانت تلك

الحكومة تنظر إلى أن معارضيها من الإخوان المسلمين يتلقون الدعم من ليبيا، وفي الوقت نفسه تنظر إلى هذا البلد على

أنه مصدر مهم للعمالة المصرية الخارجية وتدفق العملة الأجنبية إلى الخزينة المصرية (عقل، ٢٠١٦، ص ١٦).

لقد برز التدخل المصري مباشراً في الصراعات السياسية الليبية الداخلية من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة التي أعلنها خليفة حفتر ضد الجماعات المناوئة له في أيار / مايو عام ٢٠١٤ التي كانت عبارة عن عمليات عسكرية في طرابلس ومدن أخرى للسيطرة على السلطة اقتداء بما فعلة عبد الفتاح السياسي في مصر، وقعت الصدامات المسلحة الأولى لعملية الكرامة بين قوات اللواء خليفة حفتر والجماعات المسلحة في بنغازي في ٢٠١٤/٢/١٧ التي خلفت وراءها في اليوم الأول ٧٠ قتيلا و ١٤١ مصابا وفق وزارة الصحة الليبية (محمدين، ٢٠١٥، ص٥).

إن الجانب المثير للاهتمام هو التشخيص السياسي الأمني الذي أعطي لعملية الكرامة في يومها الأول، بأن نظرت إليها مؤسسات الدولة المتمثلة بكل من رئاسة الدولة، ورئاسة المؤتمر الليبي ورئاسة الأركان على أنها محاولة انقلاب عسكري تحاكي التجربة المصرية لعبد الفتاح السيسي، ولم يقتصر الدعم المصري على المساعدات العسكرية لعملية الكرامة، وإنما إعلان دعم اجتماعات النواب الجدد في مدينة طبرق التي انبثقت منها حكومة عبد الله الثني، التي أصبحت تدير المناطق التابعة لها من مدينة طبرق بعد سيطرة قوات فجر ليبيا على العاصمة طرابلس. إضافة إلى استقبال النواب الجدد الداعمين لعملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر في القاهرة، وكذلك بعض قادة النظام السابق وعلى رأسهم قذاف الدم من عائلة معمر القذافي (عقل، ٢٠١٦، ص ١٨).

كان التدخل العسكري المصري المباشر في الأزمة الأمنية الليبية في شهر شباط / فبراير عام ٢٠١٥م، عند قيام سلاح الجو المصري بقصف أحياء في مدينة درنة الساحلية شرق ليبيا، ما اعتبرته الحكومة المصرية تجمعات الإرهابيين تابعين لتنظيم داعش المسؤولين عن قتل ٢١ مواطناً مصرياً قبطياً في ١٥ / ٢ / ٢٠١٥م، وجاءت ردود الفعل الدولية منددة بالقصف الجوي المصري للمدينة الليبية، الذي تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين العزل، وبخاصة في صفوف الأطفال في الوقت نفسه، استغلت القوى المناوئة لخليفة حفتر والنفوذ المصري في ليبيا من أجل التعبئة الشعبية ضد الحكومة المصرية (عبد المعبود، ٢٠١٤، ص ٤٣).

وظل الموقف المصري داعماً للحل العسكري الذي يقوده خليفة حفتر تحت شعار "عملية الكرامة" على المستوى الإقليمي، بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف، واحتواء تمدد داعش نحو أوروبا من

ليبيا، فضلاً عن الاتهامات المصرية المتكررة للجماعات الإرهابية الليبية بدعم التطرف وعدم الاستقرار في مصر من خلال تهريب الأسلحة (زواشي، ٢٠١٦، ص ١٥٧).

لكن بسبب عزلة المقاربة العسكرية المصرية بشأن الأزمة الليبية عن مقاربة الحوار السياسي والمصالحة بين الفرقاء الليبيين المتبناة من قبل بقية دول الجوار الليبي والمعززة بالموقف الإيطالي والأوروبي عموماً، حدث تعديل في المنظور المصري نحو دعم مقاربة الحوار السياسي بين القوى الليبية السياسية والمجتمعية، وذلك بسبب التغير في رأس القيادة السعودية بصعود الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم والضغوط الأوروبية والدولية الداعمة لفكرة أن ليس هناك حل مناسب للأزمة الأمنية في ليبيا غير الحوار السياسي (عبد المعبود، ٢٠١٤، ص ٤٣).

إن الموقف المصري من الأزمة الليبية هو جزء من الرؤية الأمنية المعادية للإخوان، وتصدير الأزمة الداخلية لإسقاطها على المشكلة الليبية، إضافة إلى المحاولات المتكررة من قبل مصر للتدخل في الشؤون الداخلية في ليبيا.

المطلب الثاني: موقف مصر من تدخل تركيا في ليبيا بعد عام ٢٠١١:

يعتبر الموقف المصري من أهم المواقف العربية والإقليمية المؤثرة في التدخل العسكري التركي في ليبيا، وذلك لردود الفعل التي صدرت من أصحاب القرار في الدولة المصرية، والتي بدورها عملت على توقف زحف القوات التابعة لحكومة الوفاق والقوات التركية الداعمة لها تجاه المدن الليبية الشرقية ، وتبرر مصر في موقفها الرافض للتدخل العسكري التركي لاعتبارات عديدة منها استراتيجية وأمنية، لما تحتله ليبيا من تُعد ليبيا ذات أهمية بالغة في الحسابات الاستراتيجية لمصر، فهي تُمثل فناءها الخلفي وعمقها الاستراتيجي ومصدرًا لأمنها القومي. ويزيد امتدادها الجغرافي من خطر تدفق الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى حدودها (النعيمي، ٢٠١٤، ص ١٢). وتُمثل ليبيا أولويةً لصانعي القرار المصريين نظرًا لحدودها الطويلة مع مصر، والتي تمتد ١٢٠٠ كيلومتر. وهذا يُشكل تحدياتٍ عديدة للسيادة المصرية، مثل تسلل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب. علاوةً على ذلك، يُشكل الصراع الليبي الدائر تهديدًا للأمن الإقليمي والأمن القومي المصري، فضلًا عن إعادة تموضع التنظيمات الإرهابية والمقاتلين ضمن الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية مثل سوريا والعراق (حبيب، ٢٠٠٠، ص ٢١). رفضت مصر التدخل العسكري التركي منذ البداية، عندما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن نيته إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا للقتال نيابة عن قوات حكومة الوفاق الوطني ضد الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، الذي تدعمه مصر والإمارات العربية المتحدة. وأعربت القاهرة عن قلقها إزاء تداعيات ذلك على ليبيا والمنطقة بأسرها، واعتبرت التدخل التركي تهديدًا للأمن

القومي العربي بشكل عام والأمن المصري بشكل خاص، مما يستلزم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المصالح العربية (الشيخ، ٢٠٢٠، ص ١٠).

بعد موافقة البرلمان التركي على طلب الرئيس التركي إرسال قوات عسكرية تركية إلى ليبيا، أصدرت الحكومة المصرية بيانًا في ٢ يناير ٢٠٢٠، أكدت فيه أن البرلمان التركي انتهك القوانين الدولية والشرعية، وأن التدخل التركي في المنطقة سيؤثر سلبًا على استقرار الشرق الأوسط، وأنه سيهدد الأمن القومي المصري بشكل خاص. وهذا ما دفع مصر إلى التهديد بالتدخل العسكري في ليبيا (عابد، ٢٠٢١، ص١).

وبعد تعاظم الدعم العسكري التي تقدمه أنقرة لحكومة الوفاق ودور القوات التركية في ليبيا، التي لعبت دورا في خسارة المشير خليفة حفتر" مناطق عديدة لصالح قوات حكومة الوفاق، والتي بدورها سعت في التقدم للمعسكر الشرقي الليبي الذي يسيطر عليها حفتر ووصلت إلى حدود سرت. أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ٦ حزيران / يونيو ٢٠٢٠م، مبادرة من أجل وقف إطلاق النار بهدف حل الأزمة في ليبيا، بعد اجتماعات مع رئيس البرلمان الليبي "عقيلة صالح" والمشير خليفة حفتر" اللذان أعلنا موافقتهما على المبادرة المصرية، والتي تضمنت مبادرة ليبية كأساس لحل أزمة ليبيا في إطار قرارات الأمم المتحدة والجهود السابقة في باريس وروما وأبو ظبي وأخيرا في برلين، ووقف إطلاق النار في ٨ حزيران / يونيو ٢٠٢٠ وإلزام الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية وقد جاءت هذه المبادرة في وقت أعلنت فيه قوات حكومة الوفاق عن إطلاق عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على مدينة سرت ورفضها بالنسبة للمبادرة المصرية (القرني، ٢٠٢١، ص ٢١).

في ٩ يوليو ٢٠٢٠، أعلنت مصر عن تنفيذ مناورات عسكرية في البحر الأبيض المتوسط، أُطلق عليها اسم "حسم ٢٠٢٠". جاءت هذه المناورات العسكرية ردًا على العمليات التي نفذتها تركيا في ٧ يوليو ٢٠٢٠، في المياه الدولية غرب السواحل الليبية، والتي أطلقت عليها اسم (**NAVTEX**نافتكس). أصدر مجلس النواب الليبي بيانًا في ١٤ يوليو ٢٠٢٠، طالب فيه القوات المسلحة المصرية بالتدخل لحماية الأمن القومي الليبي والمصري إذا رأت فيه تهديدًا لأمن البلدين. تلا ذلك زيارة وفد من المجلس الأعلى لمشايخ وأعيان القبائل الليبية إلى القاهرة لإعلان دعمهم للدعوة التي وجهها مجلس النواب الليبي برئاسة عقيلة صالح (المنصوري، ٢٠٢١، ص ٥٢). أدركت مصر خطورة الوضع في ليبيا، واعتبرته تهديدًا لأمنها القومي. دفع ذلك مصر إلى اتخاذ موقف حازم عمل على منع تقدم القوات التركية وحلفائها، بما في ذلك القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني وغيرها. وخلال لقائه مع شيوخ القبائل والأعيان، صرّح الرئيس المصري:

الليبي في ١٦ يوليو ٢٠٢٠، بالتوقف عند الخط الذي وصلت إليه جهتا المنطقتين الغربية والشرقية والبدء في وقف إطلاق النار، وهذا خط أحمر لمصر ولأمنها القومي. والمقصود بذلك حدود مدينة سرت (وسط الساحل الليبي) وقاعدة الجفرة المحصنة، بين قوات الجنرال خليفة حفتر، الجيش الوطني الليبي. وشدد على ضرورة وقف القتال في ليبيا، قائلاً إن التقسيم غير مقبول بأي شكل من الأشكال، وأن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة أي تحركات تشكل تهديدًا مباشرًا وقويًا للأمن القومي العربي والإقليمي والدولي (المصري، ٢٠٢٢، ص ٩٨).وفي السياق نفسه فقد وافق البرلمان المصري بالإجماع في ٢١ تموز / يوليو ٢٠٢٠م، على طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي على منح إذن تشريعي للجيش المصري للقيام بمهمات قتالية خارج حدود الدولة المصرية في المنطقة الغربية لمواجهة أي خطر محتمل على الأمن القومي المصري إذا دعت الحاجة لذلك، وقد لاقى هذا التفويض ترحيبا من قبل مجلس النواب الليبي فور الإعلان عنه وأكد أن هذا القرار يهدف للتصدي للأطماع التركية في ليبيا، وأنه قد جاء تلبية لمطالب الشعب الليبي، ورئيس مجلس النواب المنتخب عقيلة صالح، كما قوبل هذا التفويض برفض تركي (المنصوري، ٢٠٢١، ص ٥٣)

ينبع اهتمام الدولة المصرية بمحور سرت–الجفرة من مكانته كمنطقة استراتيجية في ليبيا. تقع مدينة سرت، التي تبعد حوالي ١٠٠٠ كيلومتر عن الحدود المصرية، في منتصف الطريق تقريبًا بين مدينتي طرابلس وبنغازي على الساحل الليبي للبحر الأبيض المتوسط: ٤٥٠ كيلومترًا عن العاصمة طرابلس، و ٦٠٠ كيلومتر عن بنغازي. السيطرة عليها ستمنحها أفضلية على السيطرة على موانئ النفط في منطقة الهلال النفطي شرقي ليبيا، والتي تحتوي على أكبر احتياطيات نفطية في البلاد (القرني، ٢٠٢١، ص ٢١). كما تفتح السيطرة على سرت الطريق أمام إحكام السيطرة على موانئ النفط في منطقة الهلال النفطي شرقي ليبيا، والتي تحتوي على أكبر احتياطيات نفطية وتمثل المدخل الرئيسي لمنطقة الهلال النفطي وموانئ تصديرها، بمتوسط ٩٠٠ ألف برميل يوميًا، مقارنة بـ ٣٠ ألف برميل في الغرب – المنطقة التي تسيطر عليها حكومة الوفاق الوطني. إن سيطرة قوات حكومة الوفاق الوطني على الهلال النفطي، مما يمنحها السيطرة على معظم إنتاج النفط، سيؤدي إلى تسليم موارد الشعب الليبي لحكومة الوفاق الوطني وتركيا، مع إمكانية تصعيد التدخل والحشد العسكري للوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي في الشرق والوسط والجنوب. ومن يسيطر على الموقعين سيهدف إلى السيطرة على شرق ليبيا، مما يهدد الأمن والأراضي المصرية على طول حدودها الغربية الممتدة لنحو ١٢٠٠ كيلومتر. إن تأمين خط سرت–الجفرة يؤمن أهم قاعدة عسكرية وأهم مصادر النفط،

كما يؤمن شمال الوسط والجنوب والمناطق الشرقية من ليبيا، وصولًا إلى الحدود المصرية (ذنون، ٢٠٢٠، ص ٤١). بالإضافة إلى ذلك، يضم أهم قاعدة عسكرية في ليبيا – الجفرة – التي تُعد مركز العمليات الرئيسية للجيش الوطني الليبي. تقع قاعدة الجفرة العسكرية جنوب مدينة سرت، ولا يفصلها عنها سوى طريق مفتوح لا يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر. وهي محور يربط الشرق بالغرب والجنوب، ونقطة اتصال بين المناطق الليبية الثلاث: برقة، وفزان، وطرابلس. وتعني السيطرة على قاعدة الجفرة السيطرة على ما يقارب نصف مساحة ليبيا (القرني، ٢٠٢١، ص ٢٢).

يُعدّ عبور قوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا خط الدفاع للجبهة الشرقية (سرت – الجفرة) دعوةً للجيش المصري لعبور الحدود الليبية الشرقية لحماية حدوده والدفاع عنها، إذ إن فرص نجاحه العسكري عالية جدًا، نظرًا لقربه من خطوط الإمداد، على عكس الجيش التركي الذي لا يمتلك قواعد لوجستية قريبة. وبالتالي، ستكون القوات المصرية في وضع يسمح لها بتنفيذ عمليات الدعم القتالي والدعم اللوجستي لقوات المشير خليفة حفتر، مما سيعزز قدراته وقواته القتالية، ويحمي خطوطه الخلفية، ويسهل تقدمه لاستكمال السيطرة على كامل شرق ليبيا (ذنون، ٢٠٢٠، ص ٤٢). ويرى الباحث أن موقف مصر ينبع من خوفها من أمرين: توسع نفوذ تركيا، منافسها السياسي والاقتصادي والأمني، على حدودها الغربية واستيلائها على موارد ليبيا؛ وثانيًا، سيطرة حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا على الأراضي الليبية. وهذا يعني توسع نفوذ حركة الإسلام السياسي أو حركة الإخوان المسلمين المعادية للنظام المصري الحالي، وفقدان حليف مصر السياسي، الجنرال خليفة حفتر.

الخاتمة:

في نهاية البحث نجد أن تحاول تركيا محاصرة مصر ومصالحها عبر وكلائها أو تحالفاتها. ويتجلى ذلك في محاولة أردوغان استخدام ما يسمى بحكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا من خلال الاتفاقيتين اللتين وقعتهما تركيا مع حكومة طرابلس، سواء فيما يتعلق بالتعاون الأمني، الذي يُعتبر غزوًا للأراضي الليبية والمجال الجوي والموانئ والمياه الإقليمية من قبل الجيش التركي، أو فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية، الذي اعتبره رئيس مجلس النواب الليبي باطلا لعدة أسباب، منها أن ليبيا وتركيا لا تشتركان في حدود بحرية. ونشير إلى أن هذه الاتفاقية تمثل مشكلة خطيرة لمصر، لأن ليبيا دولة مجاورة لمصر، ويشتركان في حدود طويلة. لذلك، فإن وجود شخص مثل أردوغان وتوجهاته المعادية لمصر سيكون له تأثير على الأمن

القومي المصري، خاصة وأن الرئيس التركي يساعد الميليشيات ويسلح الجماعات المعادية لمصر، وهو يعلم أن مصر هي مركز الثقل للدول العربية. يجب التأكيد على أن هدف هذه الاتفاقية هو التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، وتقويض المنظومة القانونية التي تسعى مصر إلى إرسائها في المنطقة، بالإضافة إلى محاولة محاصرة المصالح المصرية عبر المطالبة بمنطقة عازلة بين المنطقتين الخالصتين لمصر وقبرص، والمنطقة الخالصة لتركيا.

أولا: النتائج:

١-يندرج التدخل التركي ضمن حلم حزب العدالة والتنمية بإحياء أمجاد الدولة العثمانية التاريخية، وبداية تنفيذ مخطط تركي استُعيد إحياؤه عقب أحداث الربيع العربي، بدعم الحركات الإسلامية ومساعدتها في الوصول إلى السلطة. وتمثلت دوافع تركيا في هذا الاتجاه في دعمها السياسي والعسكري لحكومة الوفاق الوطني والجماعات الإسلامية في ليبيا.

٢- لم تستغرق عملية صنع القرار التركي بالتدخل في ليبيا وقتًا طويلًا، بل شملت مداولات مطولة بين الرئيس والبرلمان. كما أن ردود فعل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لم تُعيق عملية صنع القرار، مما يُظهر هيمنة حزب العدالة والتنمية على القرار التركي، ممثلًا بالسلطتين التنفيذية والتشريعية.

٣-كانت موارد ليبيا الهائلة من الطاقة وموقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام من أهم الأسباب التي أدت إلى التدخل التركي، إلى جانب تدخلات دول أخرى طامعة في ثروات ليبيا.

٤-تأثر مسار العلاقات المصرية الليبية في ضوء ما يسمى الربيع العربي بعدة عوامل ومتغيرات مرتبطة بتداعيات ما يسمى بـ "الربيع العربي ذاته، وكذلك القضايا التقليدية في علاقات البلدين. لكن يبدو أن أكثر العوامل تأثيراً هي تلك المرتبطة بالتغيرات النابعة من الثورتين؛ فقضية بقايا النظام الليبي الموجودين في مصر، وعدم استقرار النظامين السياسيين بعد الثورة، وموقف مصر من الثورة الليبية هي العوامل الأكثر تأثيراً على علاقات البلدين في هذه المرحلة.

٥-وإن مدى تأثير العوامل والمتغيرات سالفة الذكر على علاقات البلدين ليس ثابتاً، فتأثير الموقف المصري من الثورة على علاقات البلدين تتراجع أهميته وقوى تأثير مع مرور الوقت على العكس من ذلك يزيد العامل المتعلق بتسليم أتباع القذافي أهمية مع مرور الوقت بدون تسليمهم، وهنا تتم إعادة استدعاء الموقف المصري من الثورة الليبية أيضاً. وينبغي هنا التأكيد على أن مسألة موقف مصر من الثورة، يمكن تجاوزها عن طريق إبداء مواقف جديدة أكثر إيجابية واهتماماً بالمصالح الليبية ودعم الثورة وتحديات البناء في ليبيا التي تتطلب مشاركة مصرية واسعة لاسيما فيما يتعلق بنقل الخبرات، وضرورة الاستفادة من ثقل مصر في المحافل الدولية

لمساندة ليبيا دولياً لرفع الحظر المفروض على استيرادها للسلاح هو ما يمكن أن يسهم بشكل واضح في تعزيز منظومة الأمن هناك، وما ينعكس إيجابيا على ضبط الحدود مع مصر

٦-لذلك، منذ سقوط نظام العقيد القذافي إثر ثورة ١٧ فبراير، أصبحت ليبيا تُشكل تحديًا أمنيًا لمصر، لا سيما مع تعثر العملية السياسية وانتشار السلاح بشكل كبير في البلاد، مما يُشكل مخاطر بالنظر إلى الحدود المشتركة بين البلدين، والتي تمتد لأكثر من ألف كيلومتر، والتي أصبحت معبرًا لتهريب كميات كبيرة من الأسلحة إلى الأراضي المصرية. وعلى مدار السنوات الماضية، سعت السلطات المصرية إلى ضبط حدودها الغربية وتشديد إجراءات المراقبة. إلا أن الأمور تفاقمت بشكل كبير نتيجة التدخل التركي في ليبيا وما تلاه من انقسام وصراع سياسي وانهيار أمني وظهور جماعات مسلحة في عدة مناطق ليبية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب اضطراب العلاقات بين القاهرة وطرابلس بعد تولي المشير السيسي السلطة في مصر، وما تلاه من تحول في نهج مصر تجاه الأزمة الليبية. لقد أدى التدخل التركي إلى تعميق الانقسامات الجغرافية والاجتماعية والسياسية وتعقيد الأزمة الليبية، كما أدى بدوره إلى زيادة حدة التدخلات الأجنبية والصراع بين مصالحها ومصالح الدول الفاعلة في الملف الليبي.

٧-أن الدعم العسكري التركي لقوات حكومة الوفاق ساهم في قلب موازين القوى والصراع القائم بين طرفي الصراع لصالح قوات حكومة الوفاق.

٨-أن الدعم العسكري التركي للجماعات المسلحة زاد من نشاط الجماعات المسلحة الإسلامية وغيرها المتطرفة التي تهدد الأمن الليبي وما يترتب عليه من تداعيات لانتشار الأسلحة والفلتان الأمني والفوضى، وتمدد هذه الجماعات في المناطق الليبية والدول المجاورة.

قائمة المراجع:

١-أحمد، محمد ضياء الدين محمد (٢٠١٨): السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي، دراسة حالتي مصر وليبيا ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، السودان.

٢-أمين، مصمودي إسلام (٢٠٢٣): الأزمة الليبية بين التجاذبات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد ٧، العدد١، جامعة محمد خيضر بسكرة.

٣-بتقة، نور الهدي (٢٠١٧): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي ٢٠١٢-٢٠١٦، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

٤-البستاني، جاد مصطفى (٢٠٢٠): التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، مجلة آفاق سياسية، العدد٥٧، المركز العربي للبحوث والدراسات.

٥-الترهوني، محمد منسي (٢٠١٩): الأزمة الليبية وصراع الانتماءات: دراسة تحليلية للأزمة الليبية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٦-حبيب، هذري (٢٠٠٠): ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا.
٧-خلاف، هاني (٢٠١٧): الخريف الليبي بين مسئولية الأطراف الليبية ومسئولية الأطراف الدولية والعربية، مجلة شئون عربية، العدد ١٧٠، ص ٣٥.
٨-خيري، عمر (٢٠١٥): الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٩-ذنون، رافع شريف (٢٠٢٠): توجهات السياسة التركية تجاه ليبيا بعد ثورة شباط ٢٠١١، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٠.
١٠-الرنتيسي، محمود (٢٠١٩): ليبيا في سياسة تركيا الخارجية، حقائق جديدة في معادلات البحر، تقرير صادر عن الجزيرة، قطر.
١١-زاوشي، صورية (٢٠١٦): الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ٥٠، العدد٤٩.
١٢-الزواوي، محمد سليمان (٢٠١٨): التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، مجلة رؤية التركية، العدد ٢، مجلد٣.
١٣-سبع، سداد مولود (٢٠١٨): عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد٢.
١٤-السعدي، نبهان زمبور (٢٠٢٣): الجغرافية السياسية للعلاقات التركية العربية: مصر وليبيا أنموذجا، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مجلد ١٨، عدد خاص.
١٥-السلبيطي، محمد (٢٠١٩): الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، السعودية.
١٦-الشيخ، محمد عبد الحفيظ (٢٠٢٠): التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليميا ودوليا، مجلة شئون عربية، العدد ١٨٤.
١٧-صالح، منال محمد(٢٠٠٩): نجم الدين اربكان مفكرا اقتصاديا، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، العدد٢، المجلد٤، ٢٠٠٩.
١٨-الصلابي، علي (٢٠٢٠) العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠ وحتى الوقت الحاضر، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا.
١٩-صياد، علاء مطر(٢٠٢٥): الربيع العربي واثره في مكانة تركيا الدولية (٢٠١١- ٢٠٢٠)، مجلة الحكمة للدراسات والابحاث، المجلد ٥، العدد١(٢٢)،٢٠٢٥.
٢٠-عابد، المها (٢٠٢١): الموقف المصري من التدخل العسكري في ليبيا: هل ستتدخل مصر عسكريا في ليبيا، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية فلسطين.
٢١-عبد المعبود، وائل (٢٠١٤): التدخل الدولي في ليبيا وانعكاساته على الأمن القومي المصري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص ٤٣.
٢٢-عطية، صدام مرير حمد٢٠١٧: الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط واثره على المنطقة العربية(انموذج ثورات الربيع العربي)،مجلةجامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٣، العد١١، ٢٠١٧.

٢٣-عقل، زيادة (٢٠١٦): الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.

٢٤-الغويل، خالد (٢٠٢٠): الأزمة الليبية الأسباب وآفاق الحل، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٤٣، العدد ٥٠١.

٢٥-فنوش، يونس (٢٠٢٠): الأزمة الليبية: الحرب، التدخل الأجنبي آفاق السلام، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣، العدد ٥٠١.

٢٦-القرني، أحمد (٢٠٢١): النفوذ التركي في الأزمة الليبية، التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

٢٧-محمد، أحمد سلمان (٢٠١٤): الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٥.

٢٨-محمدين، سيد أحمد (٢٠١٥): بعد نجاة مصر وسقوط العراق وسوريا وليبيا واليمن وفلسطين في مستنقع الإرهاب إطلالة على المنظمات الإرهابية، مجلة إدارة الأعمال، العدد ١٤٨.

٢٩-مخفي، منورية (٢٠١٦): نظام القذافي والقائل الليبية، مركز دراسات إدفيلي، الجزائر.

٣٠-المصري، محمد عاكف محمد (٢٠٢٢): التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأزمة الليبية ٢٠١٤-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

٣١-المنصوري، علياء (٢٠٢١): تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٣٢-النعيمي، لقمان عمر محمود (٢٠١٤): تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا، مجلة دراسات إقليمية، مجلد ١٠، العدد٣٣، جامعة الموصل.

Sources and References:

1.Ahmed, Mohamed Diaa El-Din Mohamed (2018): American Policy Towards the Arab Spring Revolutions: A Case Study of Egypt and Libya 2011-2017, PhD Dissertation, Nilein University, Sudan.

2.Amin, Masmoudi Islam (2023): The Libyan Crisis Between Internal Tensions and External Interventions, Al-Naqid Journal for Political Studies, Volume 7, Issue 1, Mohamed Khider University of Biskra.

3.Batqa, Nour El-Hoda (2017): The Problem of State-Building in Libya After the Fall of Muammar Gaddafi's Regime 2012-2016, PhD Dissertation, University of Algiers, Algeria.

4.Al-Bustani, Jad Mustafa (2020): Turkish Intervention in Libya and Its Impact on Egyptian National Security, Afaq Siyasiya Journal, Issue 57, Arab Center for Research and Studies.

5.Al-Tarhouni, Mohamed Mansi (2019): The Libyan Crisis and the Conflict of Allegiances: An Analytical Study of the Libyan Crisis, Center for Middle East Studies, Amman, Jordan. 6- Habib, Hadhri (2000): Libya Between Past and Present, translated by Shaker Ibrahim, Al-Mas'ah Al-Sha'biyah Publishing, Distribution, Advertising and Printing House, Libya.

6.Khallaf, Hani (2017): The Libyan Autumn: Between the Responsibility of Libyan Parties and the Responsibility of International and Arab Parties, Arab Affairs Journal, Issue 170, p. 35.
7.Khairi, Omar (2015): The Constitutional Crisis in Libya: Dimensions of the Conflict Between Political Components, Arab Policies Journal, Arab Center for Research and Policy Studies.
8.Dhunoun, Rafe' Sharif (2020): Turkish Policy Orientations Towards Libya After the February 2011 Revolution, Tikrit Journal of Political Science, Issue 20.
9.Al-Rantisi, Mahmoud (2019): Libya in Turkey's Foreign Policy: New Realities in the Equations of the Sea, a report issued by Al Jazeera, Qatar.
10.Zawashi, Souriya (2016): The Libyan Crisis and International Powers: Divergent Perspectives and Competing Interests, Arab Journal of Political Science, Vol. 50, No. 49.
11.Al-Zawawi, Muhammad Suleiman (2018): The Regional Repercussions of the Libyan Crisis, Turkish Vision Journal, Vol. 3, No. 2.
12.Saba, Sadad Mawloud (2018): Political Instability in Libya: A Study of Internal and External Factors, Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 6, No. 2.
13.Al-Saadi, Nabhan Zambour (2023): The Geopolitics of Turkish-Arab Relations: Egypt and Libya as Case Studies, Kirkuk University Journal of Humanities, Vol. 18, Special Issue.
14.Al-Salbiti, Muhammad (2019): The Libyan Crisis Between International Interventions and Regional Mediations, King Faisal Center for Research, Riyadh, Saudi Arabia. 16- Al-Sheikh, Muhammad Abdul-Hafiz (2020): Turkish Military Intervention in Libya and its Regional and International Repercussions, Arab Affairs Journal, Issue 184.
15.Saleh, Manal Muhammad (2009): Necmettin Erbakan as an Economic Thinker, Kirkuk University Journal of Humanities, Issue 2, Volume 4, 2009.
16.Al-Salabi, Ali (2020): Turkish-Libyan Relations from 1510 to the Present, Idrak Center for Studies and Consultations, Syria.
17.Sayyad, Alaa Matar (2025): The Arab Spring and its Impact on Turkey's International Standing (2011-2020), Al-Hikma Journal for Studies and Research, Volume 5, Issue 1(22), 2025.
18.Abed, Al-Maha (2021): The Egyptian Position on Military Intervention in Libya: Will Egypt Intervene Militarily in Libya?, Birzeit University, Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies, Palestine.
19.Abdel-Maaboud, Wael (2014): International Intervention in Libya and its Repercussions on Egyptian National Security, Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt, p. 43.
20.Attia, Saddam Murir Hamad (2017): International and Regional Conflict in the Middle East and its Impact on the Arab Region (The Arab Spring Revolutions as a Model), Tikrit University Journal of Political Science, Volume 3, Issue 11, 2017.
21.Aql, Ziada (2016): The Libyan Crisis and Egyptian Action in Light of Regional and International Dimensions, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, Egypt.
22.Al-Ghawil, Khalid (2020): The Libyan Crisis: Causes and Prospects for a Solution, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Volume 43, Issue 501.

23.Fanoush, Younes (2020): The Libyan Crisis: War, Foreign Intervention, and Prospects for Peace, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Volume 43, Issue 501.
24.Al-Qarni, Ahmed (2021): Turkish Influence in the Libyan Crisis: Political and Security Repercussions, International Institute for Iranian Studies.
25.Muhammad, Ahmed Salman (2014): The Turkish Position on Transformations in the Arab Region, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 45.
26.Muhammadin, Sayed Ahmed (2015): After Egypt's Escape and the Fall of Iraq, Syria, Libya, Yemen, and Palestine into the Quagmire of Terrorism: A Look at Terrorist Organizations, Business Administration Journal, Issue 148.
27.Makhfi, Manouria (2016): The Gaddafi Regime and the Libyan Tribes, Idfili Studies Center, Algeria. 30. Al-Masri, Muhammad Akef Muhammad (2022): Turkish Intervention in Libya and its Impact on the Libyan Crisis 2014-2015, Master's Thesis, Al-Azhar University, Gaza.
28.Al-Mansouri, Alia (2021): The Impact of the Libyan Crisis on the National Security of North African Countries, Middle East University, Jordan.
29. Al-Nuaimi, Luqman Omar Mahmoud (2014): Turkey and the Arab Revolutions: Tunisia, Egypt, Libya, Regional Studies Journal, Volume 10, Issue 33, University of Mosul.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤